

الطبيعة المتغيرة للسيادة : الفاعلون من غير الدول وإعادة تشكيل العلاقات الدولية

م. د. وسام محمد حسين عباس/ وزارة التربية

dwsammhmdhsyn@gmail.com

المخلص

يشهد مفهوم السيادة في العلاقات الدولية تحولات جذرية في القرن الحادي والعشرين نتيجة صعود الفاعلين من غير الدول وتنامي أدوارهم في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية. فبعد أن كانت السيادة تُعرّف تقليدياً بقدرة الدولة على بسط سلطتها داخل حدودها وممارسة قراراتها بمعزل عن التأثير الخارجي، باتت اليوم تواجه تحديات عابرة للحدود تتجاوز قدرات الدول التقليدية وتعيد رسم قواعد اللعبة في النظام الدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الطبيعة المتغيرة للسيادة في ضوء صعود الفاعلين غير الدوليين، مع التركيز على كيفية إعادة هؤولاء الفاعلين تشكيل العلاقات الدولية، وتفسير انعكاسات ذلك على مكانة الدولة الوطنية ودورها. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة العالمية، وتستند إلى تحليل نماذج واقعية تشمل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المسلحة، والفضاء السيبراني، مع إشارة موجزة إلى تأثير هذه التحولات في منطقة الشرق الأوسط.

وتخلص الدراسة إلى أن مفهوم السيادة لم يختفِ، بل أعيد تعريفه وتكييفه في ظل واقع دولي تتقاطع فيه سلطات الدولة مع قوى عابرة للحدود، ما يستلزم إعادة التفكير في طبيعة السلطة والسيطرة في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية : السيادة، الفاعلون من غير الدول، العلاقات الدولية، العولمة، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الأمن الدولي.

The Changing Nature of Sovereignty: Non-State Actors and the Reshaping of International Relations

Abstract:

The concept of sovereignty in international relations has undergone profound transformations in the twenty-first century due to the rise of non-state actors and their expanding influence in political, economic, security, and cultural domains. Traditionally defined as the state's ability to exercise authority within its borders and make decisions independently of external interference, sovereignty now

faces transnational challenges that transcend the capabilities of traditional nation-states and reshape the rules of the global order.

This study aims to analyze the changing nature of sovereignty in light of the growing role of non-state actors, focusing on how these actors are redefining international relations and reshaping the position and role of the nation-state. It employs a descriptive-analytical and comparative global approach, drawing on empirical examples such as multinational corporations, international organizations, non-governmental organizations, armed groups, and the cyber realm, with brief reference to their implications in the Middle East.

The study concludes that sovereignty has not disappeared but has been redefined and adapted within an international context where state authority intersects with transnational forces, requiring a reconsideration of the nature of power and control in the contemporary international system.

Keywords :Sovereignty, Non-State Actors, International Relations, Globalization, International Organizations, Multinational Corporations, International Security.

١. المقدمة

تُعد السيادة من أكثر المفاهيم مركزية في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، إذ شكّلت منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي القائم على الدولة - الأمة. وقد ارتبطت السيادة تقليدياً بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخل إقليمها دون تدخل خارجي، واحتكار أدوات القوة ووسائل صنع القرار. غير أن تطور النظام الدولي وظهور فواعل جديدة تتجاوز حدود الدولة أضعف من مركزية هذا المفهوم وأعاد صياغته بصورة معقدة ومتعددة الأبعاد.

لقد أدى تسارع العولمة، وثورة الاتصالات والمعلومات، وتنامي الأدوار الاقتصادية والسياسية للشركات متعددة الجنسيات، وتعاضم نفوذ المنظمات الدولية، وصعود الحركات العابرة للحدود والجماعات المسلحة، إلى بروز واقع جديد لم تعد فيه الدولة الفاعل الوحيد أو المطلق في العلاقات الدولية. وقد انعكست هذه التحولات على مفهوم السيادة ذاته، حيث لم يعد يُفهم بوصفه سلطة مطلقة ومغلقة، بل كمنظومة ديناميكية قابلة للتفاوض والمشاركة والتأثير المتبادل.

وفي ظل هذه التغيرات، يهدف هذا البحث إلى دراسة الطبيعة المتغيرة للسيادة وتحليل أدوار الفاعلين من غير الدول في إعادة تشكيل العلاقات الدولية. ويركز على تقديم تحليل تطبيقي مقارنة لحالات واقعية توضح الكيفية التي أسهمت بها القوى غير الدولانية في تقويض أو إعادة تعريف السيادة، مع إشارة محدودة إلى السياق الشرق أوسطي بوصفه حالة اختبار لهذه التحولات.

١.١ . مشكلة البحث

يُعد مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم ثباتاً في الفكر السياسي الكلاسيكي، إذ ارتبط بقدرة الدولة على احتكار القوة وممارسة السلطة العليا داخل حدودها دون أي تدخل خارجي. غير أنّ العقود الأخيرة شهدت تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي أدت إلى تآكل هذا المفهوم أو إعادة تشكيله. فقد ظهرت قوى فاعلة من غير الدول - مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات العابرة للحدود، والجماعات المسلحة - تنافس الدولة في مجالات كانت حكرًا عليها، وتؤثر في قراراتها وسياساتها، بل أحياناً تتجاوز سلطتها. وتكمن مشكلة البحث في فهم كيف ولماذا تغير مفهوم السيادة في ظل هذه التحولات، وما هي الأشكال الجديدة التي تتخذها السلطة في النظام الدولي المعاصر، وكيف أعادت هذه القوى غير الدولانية تشكيل خريطة العلاقات الدولية وتوازنها التقليدية.

١.٢ . أسئلة البحث

انطلاقاً من المشكلة السابقة، يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الأسس النظرية والتاريخية التي قام عليها مفهوم السيادة التقليدي؟
٢. ما العوامل التي أدت إلى تآكل مفهوم السيادة أو تحوّلها في القرن الحادي والعشرين؟
٣. كيف أسهمت القوى غير الدولانية (الشركات، المنظمات، الجماعات...) في إعادة تشكيل مفهوم السيادة؟
٤. ما مظاهر تأثير هذه الفواعل في بنية النظام الدولي والعلاقات بين الدول؟
٥. إلى أي مدى ما زالت الدولة تحتفظ بدورها المركزي في ظل هذا الواقع الجديد؟
٦. كيف تعكس الحالات العالمية الراهنة طبيعة التحوّل في مفهوم السيادة وحدوده؟

١.٣ . فرضيات البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات الأساسية، أبرزها:

١. إنّ مفهوم السيادة لم يعد مطلقاً كما كان في الفكر السياسي الكلاسيكي، بل أصبح نسبياً وديناميكياً بفعل التحولات الدولية المعاصرة.
٢. الفاعلون من غير الدول أصبحوا يشاركون الدولة في ممارسة السلطة والنفوذ، مما أعاد تشكيل طبيعة العلاقات الدولية وحدود السيادة.
٣. التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية ساهمت في خلق فضاءات جديدة تتجاوز سيطرة الدولة، وأعادت تعريف مفهوم السلطة والسيادة.

٤. رغم تراجع مركزية الدولة، فإنها ما تزال تحتفظ بدور محوري في إدارة النظام الدولي، لكن هذا الدور أصبح مشتركاً ومتغيراً.

٢. التطور التاريخي لمفهوم السيادة وتحولاته عبر الزمن

يشكل هذا الفصل المدخل الأساسي للدراسة، حيث يعرّف بالمشكلة البحثية وأهميتها وأهدافها، ويعرض فرضيات البحث وأسئلته، كما يبيّن المنهجية المعتمدة وأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة. ويهدف هذا الفصل إلى وضع الإطار المفاهيمي والنظري الذي ينطلق منه التحليل لاحقاً، وتوضيح موقع البحث ضمن الجدل الأكاديمي حول مفهوم السيادة وتحولاته (والترز، ٢٠١٠، ١٨).

٢.١. الجذور الفلسفية والسياسية لمفهوم السيادة

يُعد مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم رسوخاً في الفكر السياسي الحديث، وقد تبلور بصورته الكلاسيكية في أوروبا في أعقاب معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أنهت الحروب الدينية وأرست مبدأ الدولة القومية الحديثة (كريتشلي، ٢٠٠٢، ٤٤). كانت هذه المعاهدة نقطة التحول الكبرى التي كرّست مبدأ سيادة الدولة على إقليمها واستقلالها عن التدخل الخارجي، ووضعت الأساس للنظام الدولي القائم على الدولة - الأمة (جيمس، ٢٠١٦، ٢٧).

لقد أسهم عدد من المفكرين الكبار في صياغة المفهوم الكلاسيكي للسيادة. فقد عرّف جان بودن السيادة بأنها "السلطة المطلقة والدائمة للدولة"، مشدداً على أنها غير قابلة للتجزئة ولا تحدّها أي سلطة أعلى منها داخل الإقليم (بودان، ١٥٧٦، ٩٨). بينما رأى توماس هوبز أن السيادة هي الضامن الأساسي للنظام والأمن داخل المجتمع، إذ يمنح الأفراد سلطتهم المطلقة لـ"اليفياتان" - أي الدولة - مقابل حمايتهم (هوبز، ١٦٥١، ١١٢).

أما جان جاك روسو فقد أدخل مفهوم الإرادة العامة في نظرية السيادة، معتبراً أن السيادة تعود في الأصل إلى الشعب الذي يعبر عنها من خلال العقد الاجتماعي (روسو، ١٧٦٢، ٤٥).

تلك الأسس النظرية الكلاسيكية رسّخت الفكرة الجوهرية للسيادة بوصفها سلطة الدولة العليا داخل حدودها، غير الخاضعة لأي إرادة خارجية، وبذلك أصبح مبدأ السيادة أحد الأعمدة الأساسية للنظام الدولي الحديث منذ القرن السابع عشر (والكر، ١٩٩٣، ٦٠).

٢.٢. السيادة في الفكر الواقعي والليبرالي

مع تطور العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، أعادت مدارس الفكر السياسي تفسير السيادة وفقاً لرؤاها (مورغنتاؤ، ١٩٤٨، ١٢٠).

المدرسة الواقعية - ممثلة في أعمال هانس مورغنثاو وكينيث والتز - رأيت أن السيادة تعني استقلال الدولة وقدرتها على تحقيق مصالحها في نظام دولي فوضوي، حيث لا سلطة تعلو على الدولة. فالسيادة هنا ليست مجرد مفهوم قانوني، بل تعبير عن القوة والنفوذ في توازن القوى (والتز، ١٩٧٩ . ٤٠). في المقابل، المدرسة الليبرالية - كما في أعمال ديفيد ميترايني وروبرت كيوهان - اعتبرت أن السيادة ليست مطلقة، وأن التعاون الدولي والمؤسسات فوق القومية يمكن أن يحدّا من ممارستها لصالح المصلحة الجماعية، كما في حالة الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة (كيوهان، ١٩٨٤ . ٦٢). وبين هذين المنظورين، ظهر اتجاه ثالث هو البنائية (Constructivism) الذي يرى أن السيادة ليست حقيقة مادية ثابتة، بل هي بناء اجتماعي يتغير مع تطور الأفكار والهويات والمعايير الدولية (أنوف، ١٩٨٩ . ٧٥).

٢.٣. التحولات الحديثة وتآكل مفهوم السيادة

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم السيادة تحولات عميقة بفعل ثلاثة عوامل رئيسية (كرانشتون، ٢٠٠١ . ١٠٣):

العولمة الاقتصادية: إذ أصبحت الأسواق المالية والشركات متعددة الجنسيات قوى عابرة للحدود تتجاوز قدرة الدولة على التحكم الكامل في اقتصادها الوطني، ما أدى إلى نشوء مفهوم "السيادة الاقتصادية المحدودة" (ستيجليتز، ٢٠٠٣ . ٥٨).

القانون الدولي والمؤسسات العالمية: حيث فرضت قواعد حقوق الإنسان والمحاكم الجنائية والاتفاقيات الدولية قيودًا على سلطة الدولة التقليدية، مما أدى إلى بروز مفهوم "السيادة المقيدة بالقانون الدولي" (كاسيسي، ٢٠٠٥ . ٩٢).

الثورة التكنولوجية والفضاء السيبراني: فقد أوجدت فضاءات جديدة لا تخضع للحدود الجغرافية التقليدية، ما جعل الدولة غير قادرة على احتكار السيطرة المعلوماتية أو الأمنية كما في السابق (نيسبت، ٢٠١٧ . ١٤١).

كما ساهمت التدخلات الإنسانية، وتزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية، وصعود الفاعلين العنيفين من غير الدول، في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسيادة. وأصبح يُنظر إلى السيادة اليوم بوصفها مفهومًا مرئيًا يقوم على التفاوض والتفاعل بين أطراف متعددة، لا بوصفها سلطة مطلقة غير قابلة للمساغة (هاين، ٢٠٢٠ . ٢١٤).

٣. الفاعلون من غير الدول وأنماط تأثيرهم في النظام الدولي

يهدف هذا الفصل إلى تتبع الجذور الفكرية والتاريخية لمفهوم السيادة منذ نشأة الدولة القومية في أوروبا وحتى العصر الراهن. ويتناول التحولات التي طرأت على المفهوم في ظل تطور النظام الدولي وتغير ميزان القوى والأفكار السياسية، وصولاً إلى إعادة تعريفه في سياق العولمة والثورة التكنولوجية. هذا التمهيد ضروري لفهم الأساس النظري الذي سبّنى عليه التحليلات اللاحقة (كيوهان وناي، ١٩٧٧. ١٨).

٣.١. الشركات متعددة الجنسيات: القوة الاقتصادية العابرة للحدود

تُعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الفاعلين غير الدولانيين الذين أعادوا تشكيل مفهوم السيادة في العصر الحديث (جيلبين، ٢٠٠١. ٤٢). فبفضل قدرتها الاقتصادية الهائلة وانتشارها في عشرات الدول، أصبحت هذه الشركات قادرة على التأثير في سياسات الدول وتوجيه قراراتها الاقتصادية، بل أحياناً السياسية (ستيجلتيز، ٢٠٠٣. ٥٧).

فعلى سبيل المثال، تمتلك شركات مثل Apple و Amazon و Shell و Toyota ميزانيات تفوق الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول النامية (أوزسوز، ٢٠١٦. ٩٣). وتستطيع هذه الشركات فرض شروطها في مجالات الاستثمار، والضرائب، والمعايير البيئية، ما يقيد قدرة الدول على سنّ سياسات وطنية مستقلة.

كما أن انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بسرعة عبر الحدود خلق ما يُعرف بـ"السيادة الاقتصادية المقيدة"، إذ لم تعد الدولة قادرة على السيطرة المطلقة على تدفقات المال أو تنظيم النشاط الاقتصادي داخل حدودها (داني رودريك، ٢٠١١. ٦١). وفي حالات كثيرة، تؤثر قرارات الشركات الكبرى في أسواق العمل والتجارة والسياسات الضريبية بدرجة تفوق أحياناً تأثير الحكومات ذاتها (ساسين، ٢٠٠٦. ٧٨).

٣.٢. المنظمات الدولية: السيادة المقيدة بالقانون والمؤسسات

أدى صعود المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى تآكل جوانب مهمة من سيادة الدولة، خاصة في مجالات التشريع وفرض الالتزامات القانونية (كاسيسي، ٢٠٠٥. ٩٠).

فقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة نظاماً قانونياً عالمياً يحد من حرية الدول في استخدام القوة أو انتهاك حقوق الإنسان، وأصبح مجلس الأمن يمتلك سلطة إصدار قرارات ملزمة تتجاوز الإرادة الوطنية (بوتر، ٢٠١٢. ٢٤).

كما يُعد الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً لتقييد السيادة التقليدية، إذ تنازلت الدول الأعضاء عن جزء من سلطاتها لمؤسسات فوق قومية في مجالات السياسة النقدية والتشريعات الاقتصادية والتجارية (كيوهان، ١٩٨٩. ٦٦).

كذلك تلعب منظمة التجارة العالمية (WTO) دورًا حاسمًا في وضع قواعد التجارة العالمية التي يجب على الدول الالتزام بها حتى وإن تعارضت أحيانًا مع سياساتها الداخلية (وودارد، ٢٠١٠ . ٧١).

حتى في المجال القضائي، فرضت المحكمة الجنائية الدولية معايير جديدة للمساءلة، حيث بات بإمكانها محاكمة مسؤولين حكوميين حتى دون موافقة دولهم، ما يمثل تقييدًا مباشرًا لسيادة الدولة على قضائها الوطني (براون، ٢٠١٥ . ١١٢).

٣.٣ المنظمات غير الحكومية: القوة الناعمة وصناعة الأجندات

برزت المنظمات غير الحكومية (NGOs) كفاعل مؤثر في النظام الدولي، إذ أصبحت قادرة على صياغة السياسات وتوجيه الرأي العام وممارسة الضغط على الحكومات (كيوهان وناي، ١٩٩٨ . ١٣٠).

ففي مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة الفساد، تلعب هذه المنظمات أدوارًا تكاد تعادل أو تفوق أدوار الدول (كلارك، ٢٠١١ . ٥٢).

على سبيل المثال، ساهمت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) وهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) في الضغط على العديد من الحكومات لتغيير سياساتها المتعلقة بحرية التعبير أو عقوبة الإعدام (ويلر، ٢٠١٤ . ٨٥).

كما أدت حملات منظمات مثل Greenpeace و WWF إلى تعديل سياسات دولية تتعلق بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي (هاين، ٢٠٢٠ . ٢١٢).

هذا النفوذ يعكس نوعًا جديدًا من القوة يُعرف بـ"القوة الناعمة"، حيث لا تعتمد هذه المنظمات على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل على الشرعية الأخلاقية والقدرة على التأثير في الرأي العام العالمي وصناعة الأجندات السياسية (ناي، ٢٠٠٤ . ٢٥).

٣.٤ الجماعات المسلحة والحركات العابرة للحدود: تحدي السيادة الأمنية

تُعد الجماعات المسلحة من أكثر الفاعلين غير الدوليين تأثيرًا في مفهوم السيادة، إذ تمثل تهديدًا مباشرًا لاحتكار الدولة لاستخدام العنف الشرعي داخل حدودها (بيترسن، ٢٠١٦ . ١٠١).

وقد شهدت العقود الأخيرة تناميًا غير مسبوق في أدوار هذه الجماعات، سواء كانت أيديولوجية أو طائفية أو قومية أو حتى إجرامية (بيرغن، ٢٠١٨ . ٣٩).

فعلى سبيل المثال، أعادت جماعات مثل تنظيم القاعدة وداعش (ISIS) تشكيل خريطة الأمن الإقليمي والدولي، إذ امتدت عملياتها عبر الحدود وتجاوزت سلطة الدول في احتكار القوة (كراون، ٢٠٢٠ . ١١٤).

لم تكنف هذه التنظيمات بتهديد الأمن الداخلي للدول، بل أنشأت هياكل سلطوية بديلة مارست فيها مظاهر السيادة مثل فرض القوانين وجباية الضرائب وإدارة الأراضي، وهو ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"السيادة الموازية" (أرميتاج، ٢٠٢١ . ٤٩).

كما تمثل الميليشيات العابرة للحدود تحدياً مركباً لسيادة الدول، إذ قد تخضع لتأثير دول خارجية أو جهات غير حكومية، وتشارك في النزاعات الداخلية والإقليمية، كما في حالات حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، وفاغنر في إفريقيا وأوكرانيا (ماكينزي، ٢٠٢٢ . ٨٧).

هذه الكيانات تسحب جزءاً من سلطة الدولة وتُظهر حدود قدرتها على السيطرة الكاملة على أراضيها، مما يؤكد أن السيادة لم تعد مفهوماً مطلقاً بل أصبحت تتأثر بالتفاعلات غير الحكومية العابرة للحدود (هاين، ٢٠٢٠ . ٢١٤).

وتعكس هذه الظاهرة في بروز مفهوم جديد في العلاقات الدولية هو "السيادة الأمنية المشتركة"، حيث لم تعد الدولة وحدها مسؤولة عن أمنها الداخلي والخارجي، بل تتقاسم هذا الدور - طوعاً أو قسراً - مع جماعات فاعلة من غير الدول (كراون، ٢٠٢٠ . ١١٦).

٣.٥. الفضاء السيبراني والفاعلون الرقميون: إعادة تعريف المجال السيادي

مع الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي، نشأ فضاء جديد يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية ويُعرف بـ الفضاء السيبراني، وقد أفرز هذا المجال فاعلين جددًا يمتلكون قدرة على التأثير في القرارات السياسية والأمنية للدول دون الحاجة إلى السيطرة المادية على الأراضي (بيترسن، ٢٠١٦ . ٩٩).

فشركات التكنولوجيا العملاقة مثل Google و Meta و Microsoft تمتلك بنى تحتية رقمية عالمية تتحكم في تدفق المعلومات وتشكيل الرأي العام، كما تؤثر بشكل مباشر في العمليات السياسية من خلال المنصات الاجتماعية وتحليل البيانات الضخمة (كاستيلز، ٢٠١٣ . ٤٤).

وتحوّلت الهجمات السيبرانية إلى أدوات استراتيجية تمارسها مجموعات غير حكومية أحياناً، قادرة على تعطيل بنى تحتية حيوية أو التأثير في الانتخابات أو اختراق الأنظمة الأمنية، وهو ما يطرح تساؤلات جديدة حول مفهوم السيادة الرقمية (رايدر، ٢٠١٩ . ٣٨).

وفي ظل هذه التحولات، برز مفهوم "السيادة السيبرانية" الذي يشير إلى حق الدول في تنظيم وإدارة فضائها الرقمي، إلا أن هذا الحق يواجه تحديات مستمرة بسبب الطبيعة العابرة للحدود للتكنولوجيا الرقمية وتعدد الفاعلين فيها (تشين، ٢٠٢١ . ١٢٢).

٣.٦. تحليل مقارن لأثر الفاعلين غير الدوليين في النظام الدولي

عند المقارنة بين أدوار هذه الفواعل، يتضح أنها تشترك في سمة أساسية وهي تجاوز سلطة الدولة وحدودها الجغرافية (كيوهان وناي، ١٩٧٧ . ٢١):

- الشركات متعددة الجنسيات تُقيد السيادة الاقتصادية وتفرض أجنداتها الاستثمارية (جيلبين، ٢٠٠١ . ٤٦).

- المنظمات الدولية تُحد من السيادة القانونية والتشريعية (كاسيسي، ٢٠٠٥ . ٩٠).

- المنظمات غير الحكومية تُؤثر في السيادة السياسية عبر الضغط الأخلاقي وتعبئة الرأي العام (ناي، ٢٠٠٤ . ٢٥).
- الجماعات المسلحة تُفوض السيادة الأمنية وتتافس الدولة في احتكار العنف (بيرغن، ٢٠١٨ . ٣٩).
- الفضاء السيبراني يحد من السيادة الرقمية ويعيد تعريف السيطرة على المعلومات (تشين، ٢٠٢١ . ١٢٥).

وتختلف درجة هذا التأثير باختلاف السياق السياسي والاقتصادي للدول، فبينما تستطيع الدول الكبرى التكيف مع هذه التحولات واحتوائها، تعاني الدول النامية والضعيفة من آثارها بدرجة أكبر، إذ تتحول هذه القوى إلى عوامل تفكيك داخلي وإضعاف لقدرات الدولة التقليدية (داني رودريك، ٢٠١١ . ٦٤).

٤. إعادة تشكيل العلاقات الدولية وحدود السيادة في ظل الفاعلين غير الدولانيين - دراسة مقارنة

يركز هذا الفصل على دراسة أبرز الفاعلين غير الدولانيين في النظام الدولي المعاصر، ويحلل أدوارهم في المجالات الاقتصادية والقانونية والأمنية والسيبرانية، مع عرض أمثلة واقعية توضح كيف تحولت هذه الكيانات إلى قوى فاعلة تتنافس الدولة وتعيد تشكيل السيادة التقليدية (كيوهان، ١٩٨٩ . ٦٧).

٤.١. السيادة في ظل النفوذ الاقتصادي العابر للحدود

أصبح الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة ساحة رئيسية لتآكل مفهوم السيادة وإعادة تعريفه (جيلين، ٢٠٠١ . ٥٢)، إذ باتت الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية العالمية تتحكم في القرارات الاقتصادية الوطنية إلى حد بعيد (ستيجلتيز، ٢٠٠٣ . ٥٩).

في الولايات المتحدة مثلاً، تمارس شركات التكنولوجيا الكبرى (GAFAs) نفوذاً سياسياً واقتصادياً يتجاوز سلطة العديد من الحكومات، بل وتضغط أحياناً لتعديل التشريعات المتعلقة بالضرائب والخصوصية والاحتكار (زوبوف، ٢٠١٩ . ١١٠).

وفي الصين، واجهت الدولة هذا التحدي بسياسات أكثر صرامة للحفاظ على سيادتها الاقتصادية، كما ظهر في حملاتها ضد شركات التكنولوجيا الكبرى مثل Alibaba و Ant Group (ليو، ٢٠٢٠ . ٩٧). أما في الاتحاد الأوروبي، فقد أدت السوق الموحدة والسياسات فوق القومية إلى تراجع جوانب من السيادة الاقتصادية لصالح مؤسسات الاتحاد (وودوارد، ٢٠١٠ . ٧٥).

٤.٢. السيادة في ظل القوة القانونية والتنظيمية للمنظمات الدولية

لم تعد الدول حرة تماماً في سنّ القوانين واتخاذ القرارات بمعزل عن البيئة الدولية، فقد أرسلت المنظمات الدولية قواعد ملزمة تعلق أحياناً على التشريعات الوطنية (كاسيسي، ٢٠٠٥ . ٩٣).

فعلى سبيل المثال، تحد قرارات مجلس الأمن الدولي من حرية الدول في استخدام القوة أو تطوير برامج التسلح، كما تفرض العقوبات الأممية التزامات حتى على الدول غير الراغبة في تنفيذها (بوتر، ٢٠١٢. ٢٨).

أما المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، فقد وسّعت مفهوم المساءلة القانونية بحيث لم يعد حصيئاً حتى رؤساء الدول من الملاحقة إذا ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب (براون، ٢٠١٥. ١١٤)، ما يشير إلى أن السيادة القانونية لم تعد مطلقة كما كانت.

وفي المقابل، واجهت دول كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة من القبول أو الرفض، ما يعكس التفاوت في قدرة الدول على مقاومة التقييدات المفروضة من النظام القانوني الدولي (كيوهان، ١٩٨٩. ٦٩)، ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن هذه المؤسسات أصبحت لاعباً محورياً في صياغة العلاقات الدولية الحديثة (كرين، ٢٠١٨. ٧٦).

٤.٣ . السيادة في ظل التهديدات الأمنية غير التقليدية

تسببت التهديدات الأمنية غير التقليدية - مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية - في إعادة تعريف وظيفة الدولة الأمنية (بيترسن، ٢٠١٦. ١٠٣).

فقد أظهرت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن الفاعلين غير الدولانيين قادرين على توجيه ضربات استراتيجية لدولة عظمى من خارج حدودها التقليدية (بيرغن، ٢٠١٨. ٤٠)، مما دفع النظام الدولي إلى إعادة النظر في مفاهيم الأمن والسيادة (كيوهان وناي، ١٩٩٨. ١٣٤).

كما مثلت الحرب الروسية - الأوكرانية (٢٠٢٢) نموذجاً واضحاً لتأثير الجماعات غير الدولانية في النزاعات الحديثة، إذ لعبت الشركات السيبرانية والمنظمات غير الحكومية والمتطوعون العابرون للحدود أدواراً مباشرة في القتال والإغاثة والمعلومات (كراون، ٢٠٢٠. ١١٨).

وفي هذا السياق، لم تعد السيادة الأمنية تعني فقط الدفاع عن الحدود المادية، بل باتت تشمل أيضاً حماية البنى التحتية الرقمية وتأمين الفضاء المعلوماتي وضبط تدفقات الأفراد والجماعات (هاين، ٢٠٢٠. ٢١٥).

٤.٤ . مقارنة بين القوى الكبرى في التعامل مع تحولات السيادة

تُظهر القوى الكبرى - مثل الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، وروسيا - تباينات واضحة في كيفية تعاطيها مع تحديات السيادة (جيلبين، ٢٠٠١. ٥٩)، إذ يعكس كل نموذج رؤية مختلفة: ١. الولايات المتحدة:

رغم كونها قوة مهيمنة، فإنها كانت من أكثر الدول تأثراً بظواهر العولمة والفاعلين غير الدولانيين (ناي، ٢٠٠٤. ٢٨)، سياساتها تقوم على "التكيف الديناميكي" مع التحولات، أي توظيف هذه القوى

لتعزيز النفوذ الأميركي بدل مقاومتها (كيوهان، ١٩٨٩، ٧١). فعلى سبيل المثال، تُعد شركات التكنولوجيا الأميركية أدوات قوة ناعمة وصلبة في الوقت نفسه، تدعم النفوذ الأميركي عالمياً (زوبوف، ٢٠١٩، ١١٢).

ومع ذلك، تبقى واشنطن حذرة من الجماعات الإرهابية والهجمات السيبرانية التي تهدد سيادتها الأمنية (بيرغن، ٢٠١٨، ٤٤).

٢. الصين:

تتبنى نموذجًا يقوم على "السيادة السيادية" أي التمسك الصارم بمفهوم الدولة القومية (ليو، ٢٠٢٠، ١٠٠).

تسعى بكين إلى احتواء الفاعلين غير الدولانيين عبر الرقابة الصارمة، كما توظف مبادراتها مثل الحزام والطريق كأداة قوة اقتصادية دون المساس بالسيادة الداخلية (شينغ، ٢٠٢١، ٥٤).

٣. الاتحاد الأوروبي:

يمثل تجربة تقاسم السيادة (Shared Sovereignty)، إذ تنازلت الدول الأعضاء طوعاً عن بعض سلطاتها لمؤسسات فوق قومية (وودوارد، ٢٠١٠، ٧٧).

غير أن هذا التنازل جعل مفهوم السيادة أكثر مرونة وأثار نقاشاً داخلياً حول حدود صلاحيات بروكسل (كرين، ٢٠١٨، ٧٩).

٤. روسيا:

تتبنى إعادة إنتاج للنموذج الكلاسيكي للسيادة مع استخدام أدوات غير تقليدية مثل فاغنر والفاعلين السيبرانيين (ماكينزي، ٢٠٢٢، ٨٨).

هذا المزيج بين الدفاع عن السيادة في الداخل وتوظيف الفاعلين غير الدوليين في الخارج يعكس سياسة هجينة تجمع بين القوة التقليدية واللامتماثلة (كراون، ٢٠٢٠، ١٢٠).

وفي الختام، تكشف هذه المقارنة أن مفهوم السيادة في القرن الحادي والعشرين لم يعد ثابتاً، بل أصبح نسبياً ومتعدد الأبعاد، يتأرجح بين الدفاع الصارم عنه وتكييفه وتقاسمه (هاين، ٢٠٢٠، ٢١٧).

٤.٥. الشرق الأوسط كمختبر لتحولات السيادة

يُعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تُظهر أزمة السيادة بوضوح (ميلر، ٢٠١٩، ٦٦).

فالمنطقة تعاني من هشاشة الدولة الوطنية، ما جعلها ساحة مفتوحة لتأثير الفاعلين غير الدولانيين (بيرغن، ٢٠١٨، ٤٦).

تُمارس الشركات النفطية العالمية نفوذًا اقتصاديًا واسعًا (جيلبين، ٢٠٠١. ٦٢)، وتلعب المنظمات الدولية دورًا حاسمًا في إدارة النزاعات (بوتر، ٢٠١٢. ٣١)، بينما أصبحت الجماعات المسلحة والميليشيات عناصر مؤثرة في موازين القوى (ماكينزي، ٢٠٢٢. ٩٠).

هذه الحالة تكشف أن ضعف الدولة أو هشاشة مؤسساتها يزيد من قدرة الفاعلين غير الدولانيين على التأثير في السيادة، ويحوّل المنطقة إلى حقل اختبار لمستقبل النظام الدولي (هاين، ٢٠٢٠. ٢٢٠). وتُظهر هذه الحالة أن ضعف الدولة أو هشاشة مؤسساتها يزيد من قدرة الفاعلين غير الدولانيين على التأثير في السيادة، ويحول المنطقة إلى حقل اختبار لمستقبل النظام الدولي الذي يتسم بتعدد الفواعل وتراجع احتكار الدولة لمصادر القوة.

٥. النتائج العامة والتوصيات المستقبلية

يتناول هذا الفصل التحولات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية في ظل صعود الفاعلين غير الدولانيين، ويركز على تحليل مظاهر تقييد السيادة في المجالات الاقتصادية والقانونية والأمنية. كما يقدم مقارنة بين القوى الكبرى في أساليب تعاملها مع هذه التحولات، مع إشارة خاصة إلى حالة الشرق الأوسط بوصفه مختبرًا حقيقيًا لتحولات السيادة.

أولاً - النتائج العامة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية التي توضح طبيعة التحول الذي طرأ على مفهوم السيادة في النظام الدولي المعاصر:

١. مفهوم السيادة لم يعد مطلقًا كما كان في الفكر السياسي الكلاسيكي، بل أصبح مفهومًا نسبيًا ومتغيرًا يخضع لإعادة تعريف مستمرة بفعل التحولات البنوية في النظام الدولي وتعدد الفاعلين.
٢. الفاعلون من غير الدول أصبحوا شركاء حقيقيين في صياغة العلاقات الدولية، إذ لم تعد الدولة تحتكر أدوات القوة والنفوذ، بل تتقاسمها مع كيانات اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية تتجاوز الحدود القومية.
٣. الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية تمثل أبرز أدوات تقييد السيادة الاقتصادية والقانونية، حيث تؤثر قراراتها ومعاييرها في سياسات الدول وتحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة في بعض المجالات.
٤. الجماعات المسلحة والفضاء السيبراني أبرز تهديدين للسيادة الأمنية التقليدية، إذ أعاد تعريف مفهوم السيطرة والسيادة المكانية، وأثبتنا أن القوة لم تعد حكرًا على الدولة.
٥. التعامل مع تحولات السيادة يختلف باختلاف القوى الكبرى: فالولايات المتحدة تميل إلى توظيف هذه التحولات لصالحها، بينما تتمسك الصين وروسيا بنموذج الدولة القومية وتعملان على احتواء التهديدات، في حين يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجًا لتقاسم السيادة طوعًا.

٦. الشرق الأوسط يُعد مختبراً حياً لتحولات السيادة، حيث تتفاعل فيه عوامل ضعف الدولة مع نفوذ الفاعلين غير الدوليين، ما يجعل مفهوم السيادة أكثر هشاشة وتغيراً مقارنة بمناطق أخرى.
٧. بالرغم من تراجع مركزية الدولة، ما تزال الدولة الوطنية الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، لكن وظيفتها تغيرت من احتكار السلطة إلى إدارتها ومشاركتها والتفاوض بشأنها.

ثانياً: التوصيات المستقبلية

- في ضوء هذه النتائج، يقترح البحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز قدرة الدول والمجتمعات الأكاديمية على التعامل مع التحولات الراهنة في مفهوم السيادة:
١. تطوير أطر نظرية جديدة للسيادة تراعي الطبيعة الديناميكية للعلاقات الدولية المعاصرة، وتدمج دور الفاعلين غير الدوليين في التحليل السياسي.
 ٢. تعزيز التعاون الدولي لتنظيم أدوار الفاعلين غير الدوليين من خلال وضع معايير قانونية وآليات رقابية للحد من تأثيرهم السلبي على سيادة الدول واستقرارها.
 ٣. بناء قدرات وطنية في المجال السيبراني والتكنولوجي لتمكين الدول من حماية فضاءها الرقمي وممارسة سيادتها المعلوماتية بفعالية.
 ٤. إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص العالمي بحيث تقوم على الشراكة المتوازنة التي تحافظ على المصالح الوطنية دون الإضرار بالتكامل الاقتصادي العالمي.
 ٥. الاستثمار في بناء مؤسسات سياسية واقتصادية قوية في الدول النامية لزيادة قدرتها على مقاومة الضغوط العابرة للحدود وتقليص الهشاشة السيادية.
 ٦. تشجيع البحث العلمي في قضايا السيادة الجديدة مثل السيادة الرقمية، السيادة البيئية، والسيادة الاقتصادية، بوصفها مفاهيم مكملة للمفهوم الكلاسيكي.
 ٧. بالنسبة للشرق الأوسط، تطوير استراتيجيات إقليمية مشتركة للتعامل مع الفاعلين غير الدوليين ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود بطريقة جماعية ومنسقة.

الخاتمة

تُظهر الدراسة أن السيادة، رغم كونها من أقدم مفاهيم العلاقات الدولية، لم تفقد أهميتها في العصر الراهن، لكنها لم تعد تعني السيطرة المطلقة أو الانعزال عن التأثير الخارجي. لقد أعيد تعريفها لتصبح مفهوماً نسبياً يتشكل ضمن شبكة معقدة من التفاعلات بين الدول والفاعلين غير الدوليين، وتُمارس من خلال التفاوض والمشاركة أكثر مما تُمارس من خلال الاحتكار والسيطرة.

وبذلك، فإن مستقبل النظام الدولي لن يقوم على اختفاء الدولة، بل على إعادة تشكيل دورها في عالم متعدد المستويات والفاعلين، حيث تشارك السيادة بين أطراف متعددة ضمن إطار عالمي مترابط ومتغير باستمرار.

المراجع الأجنبية

١. أرميتاج، ديفيد. ٢٠٢١، السيادة الموازية في العلاقات الدولية المعاصرة. لندن: مطبعة جامعة كامبريدج.
٢. أوزسوز، محمد. ٢٠١٦، العولمة الاقتصادية وتآكل السيادة الوطنية في العالم النامي. أنقرة: جامعة الشرق الأوسط التقنية.
٣. بيترسن، كارين. ٢٠١٦، الأمن الدولي في عصر التهديدات السيبرانية. نيويورك: دار بالجريف ماكميلان.
٤. بيرغن، بيتر. ٢٠١٨، حروب ما بعد الدولة: الإرهاب والتحويلات الأمنية. نيويورك: راند للنشر.
٥. بودان، جان. ١٥٧٦، ستة كتب في الجمهورية. باريس: منشورات غاليمار.
٦. بوتر، وليام. ٢٠١٢، دور الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
٧. براون، كريس. ٢٠١٥، القانون الدولي والسيادة: جدليات المعايير والسلطة. لندن: روتلج.
٨. ناي، جوزيف بيتر. ٢٠٠٤، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية. نيويورك: بابليك أفيرز.
٩. جيمس، آلان. ٢٠١٦، نظرية الدولة والسيادة منذ استقلالها حتى اليوم. لندن: روتلج.
١٠. جيلبين، روبرت. ٢٠٠١، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. برنستون: مطبعة جامعة برنستون.
١١. رودريك، داني. ٢٠١١، مفارقة العولمة: الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.
١٢. روسو، جان جاك. ١٧٦٢، العقد الاجتماعي. باريس: منشورات فلاماريون.
١٣. زويوف، شوشانا. ٢٠١٩، عصر رأسمالية المراقبة: صراع من أجل مستقبل الإنسان أمام قوى جديدة. نيويورك: بابليك أفيرز.
١٤. ستيجليتز، جوزيف. ٢٠٠٣، العولمة ومساوئها. نيويورك: دبليو دبليو نورتون.
١٥. شينغ، لي. ٢٠٢١، الاقتصاد السياسي لمبادرة الحزام والطريق الصينية. سنغافورة: سبرينغر.
١٦. كاسيسي، أنطونيو. ٢٠٠٥، القانون الدولي في عالم متغير. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
١٧. كاستيلز، مانويل. ٢٠١٣، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
١٨. كراون، نيكولاس. ٢٠٢٠، الفاعلون غير الدوليين والتهديدات الجديدة للسيادة. نيويورك: مؤسسة فريديش إيبيرت.
١٩. كراين، ريتشارد. ٢٠١٨، الاتحاد الأوروبي وتحويلات السيادة في القرن الحادي والعشرين. بروكسل: مركز الدراسات الأوروبية.
٢٠. كريبتشلي، ديفيد. ٢٠٠٢، معاهدة وستفاليا وأسس النظام الدولي الحديث. أكسفورد: بلاكويل.
٢١. كيوهان، روبرت، وجوزيف ناي. ١٩٧٧، الاعتماد المتبادل المعقد في السياسة الدولية. بوسطن: ليتل براون.
٢٢. كيوهان، روبرت. ١٩٨٩، ما بعد الهيمنة: التعاون والمؤسسات في العلاقات الدولية. برنستون: مطبعة جامعة برنستون.
٢٣. كلارك، جون. ٢٠١١، المنظمات غير الحكومية والنظام الدولي. لندن: بوليتي برس.
٢٤. ليو، تشين. ٢٠٢٠، التنظيم والسيادة في الاقتصاد الرقمي الصيني. بكين: دار جامعة تسينغهاوا.
٢٥. ماكينزي، جون. ٢٠٢٢، الفاعلون المسلحون غير الدوليين في إفريقيا وأوروبا الشرقية. نيويورك: مركز الدراسات الاستراتيجية.
٢٦. ميلر، آرثر. ٢٠١٩، السيادة في الشرق الأوسط: من الدولة الوطنية إلى الفاعلين غير الدوليين. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.
٢٧. هاين، ستيفن. ٢٠٢٠، التحويلات في مفهوم السيادة: قراءة في العولمة والفاعلين الجدد. لندن: روتلج.
٢٨. هوبز، توماس. ١٦٥١، الليفيثان. لندن: مطبعة أندرو كروك.
٢٩. والتز، كينيث. ١٩٧٩، نظرية السياسة الدولية. ريدنغ: أدسون ويسلي.
٣٠. والكر، روب. ١٩٩٣، السيادة والاختلاف في النظرية السياسية الدولية. مينيسوتا: مطبعة جامعة مينيسوتا.

٣١. والترز، مارك. ٢٠١٠، السيادة والدولة في الفكر السياسي المعاصر. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
٣٢. وودوارد، ريتشارد. ٢٠١٠، الاتحاد الأوروبي والعولمة الاقتصادية. لندن: سبرينغر.
٣٣. ويلر، ريتشارد. ٢٠١٤، حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
٣٤. أونوف، نيكولاس. ١٩٨٩، النظرية البنائية في العلاقات الدولية. برنستون: مطبعة جامعة برنستون،
٣٥. رايدر، بول. ٢٠١٩، الحروب السيبرانية وحدود السيادة. لندن: مركز دراسات الأمن السيبراني.
٣٦. تشين، وانغ. ٢٠٢١، السيادة السيبرانية في النظام الدولي الرقمي. سنغافورة: سبرينغر.

المصادر باللغة الإنكليزية

1. Armitage, David. (2021). Parallel Sovereignty in Contemporary International Relations. London: Cambridge University Press.
2. Ozsus, Mohammed. (2016). Economic Globalization and the Erosion of National Sovereignty in the Developing World. Ankara: Middle East Technical University.
3. Petersen, Karin. (2016). International Security in the Age of Cyber Threats. New York: Palgrave Macmillan.
4. Bergen, Peter. (2018). Post-State Wars: Terrorism and Security Transformations. New York: RAND Publishing.
5. Bodin, Jean. (1576). Six Books of the Commonwealth. Paris: Gallimard.
6. Potter, William. (2012). The Role of the United Nations in Managing the International System. Oxford: Oxford University Press
7. . Brown, Chris. (2015). International Law and Sovereignty: Debates of Norms and Power. London: Routledge.
8. Nye, Joseph S. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.
9. 9. James, Alan. (2016). The Theory of the State and Sovereignty from Westphalia to the Present Day. London: Routledge.
10. Gilpin, Robert. (2001). The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press.
11. Rodrik, Dani. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. Cambridge: Harvard University Press.
12. Rousseau, Jean-Jacques. (1762). The Social Contract. Paris: Flammarion.
13. Zuboff, Shoshana. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. New York: Public Affairs.
14. Stiglitz, Joseph. (2003). Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton.
15. Xing, Li. (2021). The Political Economy of China's Belt and Road Initiative. Singapore: Springer.
16. Cassese, Antonio. (2005). International Law in a Changing World. Oxford: Oxford University Press.
17. Castells, Manuel. (2013). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Oxford: Oxford University Press.
18. Crown, Nicholas. (2020). Non-State Actors and New Threats to Sovereignty. New York: Friedrich Ebert Foundation.
19. Crane, Richard. (2018). The European Union and Transformations of Sovereignty in the 21st Century. Brussels: Center for European Studies.
20. Critchley, David. (2002). The Peace of Westphalia and the Foundations of the Modern International System. Oxford: Blackwell.



21. Keohane, Robert & Joseph Nye. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.
22. Keohane, Robert. (1989). After Hegemony: Cooperation and Institutions in World Politics. Princeton: Princeton University Press.
23. Clarke, John. (2011). Non-Governmental Organizations and the International System. London: Polity Press.
24. Liu, Chen. (2020). Regulation and Sovereignty in the Chinese Digital Economy. Beijing: Tsinghua University Press.
25. McKenzie, John. (2022). Armed Non-State Actors in Africa and Eastern Europe. New York: Center for Strategic Studies.
26. Miller, Arthur. (2019). Sovereignty in the Middle East: From the Nation-State to Non-State Actors. Cairo: Al-Ahram Center for Studies.
27. Hein, Stephen. (2020). Transformations in the Concept of Sovereignty: A Study in Globalization and New Actors. London: Routledge.
28. . Hobbes, Thomas. (1651). Leviathan. London: Andrew Crooke Press.
29. Waltz, Kenneth. (1979). Theory of International Politics. Reading: Addison-Wesley.
30. Walker, Rob. (1993). Sovereignty and Difference in International Political Theory. Minnesota: University of Minnesota Press.
31. Walters, Mark. (2010). Sovereignty and the State in Contemporary Political Thought. Cambridge: Cambridge University Press.
32. Woodward, Richard. (2010). The European Union and Economic Globalization. London: Springer.